

مركز معلومات
للأطفال
الوطن العربي



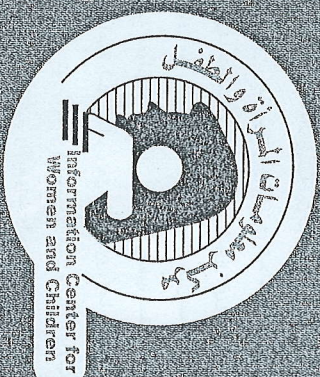
جائزة الشيخ

خليفة بن سلمان

بن محمد آل خليفة

العلمية

لعام 2019



00973 17 780 300

00973 17 687 147

INFOCENT@BATELCO.COM.BH

icwc_bh

<https://www.facebook.com/ICWC.BH/>

www.infocent.com.bh

مركز معلومات
للأطفال
الوطن العربي

إشكالية الأطفال مجهولي الوالدين في الوطن العربي

يشكل الإهتمام بالطفل والطفولة مجالاً واسعاً وممتداً على مستوى العالم ككل، حيث تتجه الجهود في وقتنا الراهن في كل مكان في العالم نحو الإهتمام بالأطفال والطفولة والسعي العظيتم نحو توفير أفضل السبل الممكنة لتحقيق طفولة آمنة مستقرة ومتكيفة، طفولة خالية من العقد والتعيز والمشاكل والعنف بكل أشكاله.

لقد أصبح المذهب الكوثي يتطوّر على كل الإحتتمالات في ظل الثورة المتسارعة التي تمر بها المجتمعات الإنسانية في المرحلة الراهنة، حيث تلوح في الأفق المنظور تحديات حسام غير مسبوقه في الحضارة البشرية، الأمر الذي يضاعف من الأهمية الإستثنائية لحماية الأطفال وريعاية حقوقهم وتربيتهم والإهتمام بقضاياهم ومشاكلهم، وتتركز كل الجهود في إتجاه إعادة أيجاد المستقبل، أجيال واعية تتمتع بكل سمات التوازن النفسي والعقلي والجسدي، وتتميز بكل صفات الشخصية القادرة على العمل والإنتاج والإبداع والمشاركة لم يعد خافياً بأن ظاهرة الأطفال مجهولي الهوية باعتبارها تشكل ظاهرة عامة لا يخلو منها أي مجتمع معاصر، لها أثارها العميقة والعاكساتها المباشرة على الأمن والسلام الإجتماعي المنشود، والتي تتطلب الإحتراق بها أن يكون مدخلاً للتعامل مع هذه الفئة من الأطفال، من منظور إنساني وحقوقى شامل، يستهدف في الأساس إدماجهم في نسج الحياة المجتمعية كمواطنين يتمتعون بكامل الأهلية.

وتبرز قضية الأطفال مجهولي الهوية في الوطن العربي كإشكالية مترابطة ومعقدة، إنها حزمة من المشكلات المتداخلة من الحقوقية والنفسيه والإجتماعية والأخلاقية والسلوكية والتربوية والدينية وغيرها لتشمل جميع أوجه وجوانب الحياة العربية، بحيث لا يمكن معالجة قضية الأطفال مجهولي الهوية في إطار حل مشكلة جزئية أو فرعية محددة فيها، بل يجب أن تتوفر حلولية شاملة لمشاكل عديدة مترابطة، لا تتوفر إمكانية حلها منفردة، إلا في إطار حل عام يشملها جميعاً. يتعرض الأطفال مجهولي الوالدين لفقدان العلاقة مع الوالدين نتيجة لفجائهم الفيزيقي، وهو ما يختلف عن النبتة أو التسليب أو الإهمال الذي يحدث في الأسر المتصدعة حيث انه الداء، موحداً، إلا أننا لا نقولها، ما أحب الة اعارة

بالوقعية المداوية. وكذلك يخطف الطفل المجهول الهوية عن الطفل اليتم الذي يقفد أحد والديه أو كليهما في هذه الحالة، بعد أن عاش فترة متفاوتة في مداها في كنفهما.

ويظهر الحرمان العاطفي الكلي لدى حالة الطفل مجهول الوالدين والذي ينشأ في دار الرعاية الأيتام، وكما كان الحرمان كلياً، أي انه لم يتم تبني الطفل مجهول الوالدين وتكفله في مرحلة مبكرة جداً، كانت آثاره أشد خطورة على نموه وصحته النفسية والاجتماعية. وينسب ذلك واضحاً عند زيارة مجموعة الأطفال في دور الأيتام، حيث يمكن ملاحظة التأخر العام في النمو عليهم، في جميع الأصعدة الجسمية والعصبية والحركية واللغوية والذهنية والإنمائية، رغم التغذية المناسبة والمعنية الصحية بهم، وتزداد مشاكلهم كلما تقدموا في السن وهم في المؤسسة.

يظل الواحد من الأطفال مجهولي الوالدين، حين يصبح قتي، أسيراً لسؤال حديدي، من أثار؟ وماذا تم للخلي عني؟ ومن هنا والداء؟ وتستمر الإشكالية إذا تم كتماته في أحضان أسرة بديلة حيث يطرح الأسئلة: لماذا لم يتم منحني اسمي الأبوة؟ لماذا يكون تمييزاً بيني وبين الآخرين في الأسرة والمجتمع؟ إنه أمام فجرة وجودية يفقر فيها إلى المرجعية الذاتية التي تشكل لب بناء الهوية والتوجه نحو الذات والآخرين والعالم. ومكثدا يصيب العطل مفهوم الذات لدى الطفل مجهول الوالدين، بحيث لا تبدو صورة إيجابية عنها لديه، وهو ما ينمكس حخداً على الذات وعلى المجتمع وعلى الآخرين، يتجلى في ثورات الغضب التي تنفجر في وجه القائمين على رعايته بين العيّن والآخر.

يعيش الأطفال مجهولي الهوية حين يصبحون فية رهينة هذا المأزق الناتج عن كآبة الخلي عنهم من قبل آبائهم المجهولين وهو مأزق يؤدي إلى إزهاج حاضرهم وهدر مستقبلهم، ولذلك فإن الديويمية والنظرة المستقبيلة عالياً ما تصاب بالإضطراب. ولهاذا يعاني المربون وأخصائيو التأهيل كثيراً في جهودهم لمساعدة الأطفال مجهولي الهوية على إعدادهم وتأهيلهم وتهبتمهم للمستقبل.

ولا تتوقف وتيرة التألم الإشكالي في توصيف وضعية الأطفال مجهولي الهوية في الوطن العربي عند مستوياتها النفسية والإجتماعية والتربوية فحسب، بل تزداد تعقيداً إذا تم معالجة الوضعية القانونية والحقوقية لقبول المجتمع بهم دون تمييز. فالقوانين والإجراءات التشريعية العربية تضع أحكاماً تمنع تسجيل الأطفال مجهولي الوالدين بالتسجيل أن تختار الطفل اسماً وأن تثبت اسمين غير حقيقيين لوالدي الطفل حتى وإن تم تكفله وهو طفلاً صغيراً، وذلك باعتبار أن الإسلام حرم نسبة الإنسان إلى غير أبيه وبالتالي فإن النبي حرام. على الرغم من مصادقة الدول العربية على منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان وبخاصة إتفاقية حقوق الطفل، والتي

تنطبق أحكامها على كل إنسان مجرداً من أي وصف وفتنا ما يصدق بالنسبة للطفل المجهول الهوية، فهو في منظور القانون الدولي إنسان كغيره من البشر، له من الحقوق كل ما لهم، وينبغي تنكيته من ممارسة هذه الحقوق بالقدراته التي يتاح لغيره. وفي إتفاقية حقوق الطفل فيها تنص على أن يتمتع الطفل بالحقوق على قاعدة المساواة وعدم التمييز.

والخاصة الأهم في هذا الشأن، هي أن للطفل مجهول الأيونين جميع الحقوق المقررة بموجب الإتفاقية لجميع الأطفال، وأن يعطى بالنسبة إلى بعضها بعض العناية المبرورة التي تقتضيها خصوصية حالته الناشئة عن الحرمان العاطفي الكلي من غياب الأيونين.

من هذا المنطلق فإن معالجة الإشكالية للأطفال مجهولي الوالدين في الوطن العربي، موضوع المسابقة لجائزة الشيخ خليفة بن سلمان بن محمد آل خليفة، ينبغي أن تستند على المرجعية العلمية، أي تحصيل النفع العلمي العمري الذي سوف تستند الدراسة إلى حقائقه ونظراته ومنهجاته وأدواته، في رصد ودراسة ومعالجة إشكالية الأطفال مجهولي الوالدين، بحيث تكون المقاربة العلمية مفتوحة على العلوم الإنسانية وفروعها المتعددة سواء في علم النفس أو الإجتماع أو القانون أو أية فروع علمية أخرى.

وموضوع الأطفال مجهولي الهوية هي إشكالية باعتبارها قضية عامة، وهي تمثل ملفاً يتكون من منظومة من المشكلات الفرعية التي تشكل أوجهاً متنوعاً لها، كما أنها تتكامل فيما بينها وتتبادل التأثير مما يزيد من أهمية الإشكالية العامة من جهة، وكشفت عن التفاعلات والروابط السببية والوظيفية بين تلك المشكلات الجزئية وكسها عمقاً ودلالة عند دراسة الموضوع والبحث في الأضرار التي يعيشونها بفعل الحرمان باعتبارها متعددة الأبعاد سواء في الأضرار التي يعيشونها بفعل الحرمان العاطفي وما يصيب ذاهم الوجودية من خلل نفسي عميق من جهة وما تكرسه القوانين والتشريعات العربية من تمييز يحقهم التي تلحق الوضمة الإجتماعية بإسم القانون من جهة أخرى، وما يترتب عليه من مظاهر سلبية في مفهوم الذات والإلتئام والعمل والرواج والإنتاج والتكيف الإجتماعي في حياتهم والإختراط والعيش كمواطنين يتمتعون بكامل الأهلية الإجتماعية في المجتمع من جهة أخيرة.

مقاربات علمية أو قانونية أو نفسية أو إجتماعية تعاول توفير الجوبة على إذا يمكن معالجة إشكالية الأطفال مجهولي الوالدين من المقاربات التالية:

- 1- واقع الأطفال مجهولي الوالدين وأوضاعهم الإجتماعية على المستويات الرسمية الحكومية والأهلية التطوعية.
- 2- الوقوف على المشكلات والعقبات التي يعيشها الأطفال مجهولو الوالدين واحتياجاتهم وتطلعاتهم سواء المودعين مهم لدى المؤسسات الإيوائية أو لدى الأسر العاضدة لهم.

3- التعرف على أساليب الرعاية والتأهيل وطرق التنشئة الأطفال مجهولي الهوية في سياق الهوية والإتئام والمواطنة.

4- فحص القوانين والأنظمة واللوائح والأحكام القانونية التي تحق حقوق الأطفال مجهولي الوالدين مقارنة بالمنظومة الدولية لحا الإنسان ومدى ملامتها للحصر.

كل تلك المقدرات المشار إليها أعلاه، تشكل أسئلة عميقة متصلة بأشكالية الأطفال مجهولي الوالدين وحالتهم في الوطن العربي، يمكن البناء والإطلاق منها في بحث موضوع الأطفال مجهولي الوالدين من المقار العلمية الرئيسية التالية، على سبيل المثال وليس الحصر، وهي:

- 1- المقاربة النفسية التي تدخل في سير أغوار موضوع حالة الحر العاطفي الكلي للأطفال مجهولي الهوية ومعاناتهم الوجودية والحز سواء في المؤسسة أو عند تكفيلهم وإحتضانهم لدى أسر بديلة أو وضعهم النفسية وما يترتب عليها في داخل المؤسسة ومآرق العه والربوية والثقة والذات ومواصفات ومهام العاملين النفساء والإجتماعيين والإداريين ومسؤولي متابعة الأسر العاضدة وكذا مواصفات الأيونين في الأسر العاضدة، وكل الطرق العلمية في المق النسبية مفتوحة لدراسة الموضوع والمعالجة بالطريقة التي يراها الباحث مناسبة.
- 2- المقاربة الإجتماعية التي هي إقترب من موضوع واقع الأطفال مجهولي الهوية وبين حياتهم في الأسر البديلة أثناء تكفيلهم وكذلك واقعه المؤسسة ومدى ملائمتها في التربية والتنشئة لهم ليكونوا أطفال عاد وأسواء إجتماعياً ومكثفين مع البيئة الأسرية والتربوية ومدى تأ المؤسسة وقضايا رعايتهم الصحية والنفسية والتربوية ومدى تأ وتدريب المشرفين عليهم بالإضافة إلى الأنشطة والبرامج المقدمة على فتيات الإرشاد العفلاي والسلوكي وبرايج تنمية الذكاء وكذا إزالة الوضمة الإجتماعية النفسية وأسئلتها الهوية نجاح توفير الق والإعتبار، تاهيك عن دور وشماهات المجتمع المدني ومنظوماته حماية الأطفال مجهولي الهوية.
- 3- المقاربة القانونية هي دراسة موضوع واقع القوانين والتشريد والإجراءات المعمول فيها في الدول العربية الأساسية في مجال رعاية الأطفال مجهولي الهوية ومدى قدرتها على خلق الأهلية القانوني المواطنة لها حقوق وواجبات في الحق في الحياة والحق في الحفاظ الهوية وغيرها، مقارنة بالمرجعية الحقوقية المستنبدة على منظو القانون الدولي في حماية حقوق الإنسان وبخاصة إتفاقية حق الطفل.